



اسم المقال: عوامل تفرغ العملية الانتخابية من محتواها الديمقراطي

اسم الكاتب: م. محمد صابر كريم

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/7062>

تاريخ الاسترداد: 2026/04/13 20:44 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>



عوامل تفرغ العملية الانتخابية من محتواها الديمقراطي

م. محمد صابر كريم (*)

Hamma_Sabir@yahoo.com

الملخص

لا يمكن الحديث عن وجود مجتمع تسوده الديمقراطية الحقة دون أن يكون هناك وجود حقيقي وسليم لإجراء الانتخابات فيه، لكن هذا لا يعني بأنه وبمجرد وجود الانتخابات تتحقق الديمقراطية كنظام للحكم أو كعملية لصنع وإتخاذ القرارات السياسية الملزمة للجماعة، إذ أنّ الديمقراطية هي تجسيد لإرادة و مطالب المواطن الناخب في العملية السياسية في إطار وجود نظام للحكم أو مركز لإتخاذ وصنع القرار السياسي التي تخص المواطنين الناخبين، وهذا الشيء يتطلب بأن تكون هناك آلية سليمة وناجحة تأخذ على عاتقها ضمان المشاركة الصحيحة والفعالة للناخبين في إيصال من يمثلهم إلى سدة العملية السياسية. فإذا لم يتحقق أو لم تكن هناك مشاركة صحيحة للمواطنين في العملية الانتخابية على أساس المعايير الديمقراطية الرئيسة التي تحقق لهذه العملية أو التي تعطي هذه العملية روحها ومحتواها الديمقراطي عندئذ تصبح عملية فارغة من أهم مقومات و عناصر وجودها.

المقدمة:

لا شك أنّ العملية الانتخابية هي أحد أهم أعمدة النظام الديمقراطي، لا بل إنّها تشكل روحها الحقيقية وعامل ديمومتها الرئيس، إنّ هذه الحقيقة الموضوعية والمنطقية تثبت صحتها و تتأكد علميتها عند مراجعتنا وتقييمنا لواقع الحياة السياسية في الأنظمة السياسية التي تأخذ بهذا الشكل من نظام الحكم منهجًا وأسلوبًا . إذ أنّ مجريات و وقائع الحياة السياسية في هذه الأنظمة

(*) كلية العلوم السياسية جامعة السليمانية.

إنّ التغييرات التي جاء بها عصر النهضة ولاسيما على صعيد الحياة السياسية عادت من جديد الدفء والحيوية الى العملية الإنتخابية، لا بل جعلتها أكثر تأثيراً و دوراً في الحياة السياسية بشكل خاص والحياة الإجتماعية بشكل عام ، بمعنى أنّ هذه العملية أصبحت أحد أهم أركان ودعائم الحياة السياسية في العصرين الحديث والمعاصر، ذلك لأنها أصبحت أهم المعايير و المؤشرات التي بواسطتها تقرر مدى مشاركة الفرد في هذه المجتمعات في إتخاذ القرارات التي من خلاله تتم إدارة شؤون المجتمع وذلك عن طريق المؤسسات أو المؤسسة المنتدبة عنه، أي البرلمان و المؤسسات الرئاسية التي تم تشكيلها من خلال العمليات الإنتخابية حسب حالة النظام الإنتخابي لكل بلد على حده . ولهذا سوف نبحث في هذا المطلب عن هذا الظهور الجديد لهذه الظاهرة و من ثم أهم تطوراتها البارزة، بما لها من أهمية بالغة في الحياة السياسية الحديثة والمعاصرة سيما مايتعلق بموضوع الديمقراطية.

إنّ الذي يجعل الإهتمام بموضوع الإنتخابات والديمقراطية وآثار وتداعيات هذه العلاقة الجدلية بين هاتين الظاهرتين ضرورية ومطلوبة، تكمن في الحقيقة في أنّ الديمقراطية في الأصل سيما بمفهومها الحديث والمعاصر، إنّما هي إحدى أهم النتاجات التي تتولد عن الأولى - أي الإنتخابات -، إذ إنّ الديمقراطية كمبدأ من خلاله يحق لكل كائن الإدلاء برأيه في شأن إدارة الحاضرة والمشاركة في تحديد المستقبل الجامع وبنائه^١، لا بل وكما يذهب اليه البعض فإنّ إشراك الشعب في إتخاذ القرارات - أو كما يسميها البعض في إدارة الحاضرة - كانت تشكل لب الديمقراطية الأثنية، هذه الديمقراطية التي توصي بنفي المسؤولين الحكوميين بذنوب استغلال النفوذ، وكانت لجنة التشريع في أئينا تسمح في بعض الظروف بإلغاء التصويت للمجلس وذلك بغية تمكين الشعب من إعادة النظر في قرارات متخذة سابقاً. وفي هذا يظهر جلياً بأنّ الدوافع الأولية والرئيسية من وراء مشاركة الفرد في العملية الإنتخابية هي الضمان الحقيقي والفعال لتحقيق مشاركة الفرد والجماعات في إدارة الحاضرة هذا الذي أصبح يتجسد ومنذ أن بدأ العصر الحديث في المؤسسات السياسية الرئيسة التي تتكون منها الأنظمة السياسية سيما الديمقراطية.

^١ بيار كالام، تفتت الديمقراطية من أجل ثورة الحاكمية، ت، شوقي الدويهي، ط١، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٤، ص ١٠.

^٢ فيليب ريتور، سوسولوجيا التواصل السياسي، ت، د. خليل أحمد خليل، ط١، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٢٨.

عليه نرى من الضروري دراسة كيفية ظهور المفهوم ((الانتخاب)) القائم على مفهوم ((الديمقراطية)) في العصر الحديث كمفهوم مركزي بل أكثر من ذلك كعصب حياتها الرئيسة، والتي كانت في الحقبة اليونانية على العكس إذ كانت "الإيزوغوريا - isegoria - اللفظ المرادف للديمقراطية، كان يعني حق كل مواطن في أخذ الكلام والتصويت في الجمعية"^١. بما أنّ الموضوع الرئيسي لهذه الدراسة هو المحتوى الديمقراطي للانتخابات لذلك سوف نبحث في هذا الجانب أكثر من الجوانب الأخرى، لكن ذلك يتطلب الرجوع الى السياقات التاريخية لظهور الانتخابات والذي يبدأ مع بدايات العصر الحديث أو ما يسمى بعصر النهضة.

في الواقع وقبل ظهور الانتخابات بشكلها الحديث كان هناك تطور مهم حصل في إطار المؤسسات التي تعتمد هذه الوسيلة في تكوينها وعملها داخل العديد من المجتمعات الأوروبية سيما الغربية منها خلال العصر الوسيط، وفي هذا هناك من يرى بأنّ تشكل النمط الديمقراطي قد حصل في قلب المنظومة الأرستقراطية والملكية التي كانت تسود في أوروبا منذ حوالي تسعة قرون، ففي القرن الحادي عشر تمكن البرجوازيون وبفضل تطور الكومونات - اي المدن المستقلة الخارجة عن سلطة الأسياد والمطارنة - من الحصول على حريات بلدية، هذه الكومونات كان يديرها جهاز من القضاة المنتخبين^٢. إذن هذه المؤسسات القائمة على إجراء الانتخابات ولو في نطاق محصور، كانت ومع نهايات العصر الوسيط وبدايات العصر الحديث قد تطورت أكثر فأكثر وكما يذهب اليه البعض بات يطلق عليها بـ ((جمعيات السلطات))، وتجرى الانتخابات في كل منها، ويجلس منتخبوها على نحو منفصل ما خلا حالات إستثنائية، وكان لها طابع غامض تمثل في أن البرجوازيون ينتخبون فيها حسب أصول حديثة الى حد كبير، ومن ناحية ثانية يضاف اليها ممثلين من الإقطاعات الجماعية التي تكونها البلديات^٣.

^١ المرجع نفسه، ص ٢٩.

^٢ موريس دوفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري الأنظمة السياسية الكبرى، ت. د. جورج سعد، ط ١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٢، ص ٢٨، ٢٩.

^٣ المرجع نفسه، ص ٢٩.

لقد أتى العصر الحديث وهو يحمل معه وقائع باتت في خدمة الديمقراطية بشكل كبير، هذه الوقائع هيأت الأرضية الخصبة لهذا المفهوم الحيوي والرئيسي في الحياة السياسية الحديثة والمعاصرة بشكل رئيسي، ومن هذه الوقائع وأهمها الاقتراع العام الشعبي والكتل البرلمانية واللجان الانتخابية والخ... وبهذا الصدد يقول {موريس دوفرجيه} ((يبدو نمو الاحزاب مربوطاً بنمو الديمقراطية أي باتساع الاقتراع العام الشعبي، وبالامتيازات البرلمانية. فكلما رأت المجالس السياسية وظائفها واستقلالها يكبران، كلما شعر الاعضاء بالحاجة الى التكتل تبعاً للتجانس بغية العمل بصورة جماعية. وكلما انتشر حق الاقتراع وتعدد، كلما دعت الحاجة الى الاحاطة بالناخبين من قبل لجان قادرة على التعريف بالمرشحين وعلى توجيه الاصوات نحوهم))^١. إن ما يمكن إستنتاجه من هذه الحقيقة أكثر من أي شيء آخر هو أنّ العملية الانتخابية ومفرداتها الرئيسة تشكل القاعدة الرئيسة أو بعبارة أدق أصبحت عاملاً رئيسياً في خلق وتكوين الظواهر الرئيسة للعملية السياسية الحديثة وخاصة النظام السياسي والاحزاب السياسية والمؤسسات السياسية الاخرى، لا بل ساهمت بشكل كبير حتى في تبلور وتنمية المبادئ والتيارات الفكرية السياسية الحديثة والمعاصرة التي تنادي بحرية الرأي والعقيدة وحرية الصحافة والخ... .

على الرغم من أنّ المجالس السياسية الموجودة في نهايات العصر الوسيط وبدايات العصر الحديث قد سبقت الظاهرة الانتخابية، إلا أن ذلك لا يمنع من التأكيد على أن هذه الأخيرة هي التي قامت بشكل رئيسي في تنظيم الحياة السياسية على أسس ومبادئ ديمقراطية وفي هذا هناك من يتمسك بهذا الرأي عندما يشير الى أنه كانت هناك مجالس سياسية قبل أن تكون هناك إنتخابات^٢. وبصدد هذه الحقيقة يجدر هنا الإشارة الى أنّ "العملية التي قادت لخلق الاحزاب قد شهدت ظهور اللجان الانتخابية"^٣، هذه اللجان التي أصبحت في الواقع اللبنة الأولى لتكوين الاحزاب السياسية وهذه الأخيرة بحد ذاتها من الدعائم الأساسية للنظام الديمقراطي وكانت في

^١ موريس دوفرجيه، الاحزاب السياسية، علي مقلد و عبدالحسن سعد، ط٣، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٨٠، ص٦، ٧.

^٢ موريس دوفرجيه، الاحزاب السياسية، المرجع السابق، ص٧.

^٣ جان ماري دانكان، علم السياسة، د. محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٧، ص٢١٨.

الواقع - وفي الفضاءات الغربية - الآلية الرئيسة التي اعتمدت عليها العملية الانتخابية، إذ وكما يرى البعض كان لها وظيفة خاصة، تتصل مباشرة بالآلية الانتخابية، وقد ازدادت أهمية هذه الوظيفة مع إتساع حق الانتخاب، فكلما كان عدد الناخبين أكبر، كلما تناقصت قدرة المرشحين على الإعتماد على الآلية او الوسائل التقليدية - سيما الإجتماعية منها - وعلى الشبكات الصداقة والنفوذ^١.

لا يمكن الحديث عن موضوع الانتخابات كظاهرة سياسية حديثة ناشئة لأهم أشكال النظم السياسية الحديثة - أي النظام الديمقراطي - دون التطرق أو الإشارة الى أهم مكتسبات الحركة التنويرية - *Reni sans movement* - ومن أهمها الحقوق والحريات المدنية، وفي هذا يجدر الإشارة الى شرعة الحقوق - *bill of rights* التي صدرت "١٦٨٩ لتضع حداً لتجاوزات الملك جايمس الثاني، وقد أكدت هذه الشرعة عدداً من الحريات الأساسية، إذ نددت بإستحداث المحاكم الكنسية أو غيرها من المحاكم الاستثنائية،...، كما أكدت حق البرلمان بالإنعقاد الدائم لمراقبة العرش وأقرت الحصانة البرلمانية وكرست حرية الانتخاب"^٢. إن هذه التطورات الإيجابية في مجال الحقوق والحريات لم تكن بمعزل عن ما كان يجري في الواقع الإجتماعي، لابل إنما كانت مرتبطة بما أشد الإرتباط وبها يقصد الحركات الإجتماعية التي كانت تقودها الطبقة المتوسطة والطبقات الدنيا مشتركة أو فراداً حسب الأوضاع الإجتماعية لكل دولة في تلك المرحلة، وفي هذا هناك من يذهب بالقول الى أن إشتداد النضال الطبقي للطبقة العاملة نجمت عنه الثورات الإجتماعية في أوروبا سنة (١٨٤٨)، والتي على أثرها نقلت الصراع من صراع بين البرجوازية والأرستقراطية الى صراع مثلث الأطراف، وعلى أثر ذلك أخذ يشتد ساعد البرلمان خصوصاً في مجالسها المنتخبة، وقد نتج ذلك من انتزاع الطبقات الدنيا حق الإقتراع، فترجع الإقتراع المحصور وراح يحل محله الإقتراع العام الشامل^٣.

^١ المرجع نفسه، ص ٢١٩.

^٢ د. محمد الطي، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، ط ٦، ٢٠٠٩، ص ٥٠.

^٣ المرجع نفسه، ص ٥٧.

عليه ساهمت الانتخابات كآلية للحياة الديمقراطية الحديثة والمعاصرة في إيصال مطالب الشرائح والطبقات المختلفة للمجتمع السياسي ومن خلال تنظيمهم في الأحزاب المختلفة إلى النظام السياسي أو من بيده زمام السلطة السياسية، هذه العملية أصبحت عماد العملية السياسية لكونها أحسن وأكفأ وسيلة لسيرورة هذه العملية في إطار مفهومي المدخلات والمخرجات التي يقوم عليها النظام السياسي الحديث والمعاصر.

المطلب الثاني

كيفية تكون الانتخابات عماد النظام الديمقراطي

تعد الانتخابات من المداخل الرئيسة والأولية لظهور الديمقراطية، ونظراً لأن وصول أو بتعبير أدق تجسيد ارادة الشعب أو الأكثرية منه في الحكم هو الذي يشكل الهدف الرئيسي من قيام وجود الديمقراطية، وهذا الشيء الجوهرى في الموضوع لا يمكن تحقيقه أو الوصول اليه دون اللجوء الى العملية الأولى - أي الانتخابات - بمعنى أنّ الغاية الأساسية من إجراء هذه العملية تكمن في تحقيق مشاركة الجماهير أو الأكثرية منهم في إتخاذ القرارات السياسية التي يدار بواسطتها النظام السياسي هذا الذي يسمى الديمقراطية، عليه فأنّ كلتا العمليتين ترتبطان بشكل وثيق كل بالآخر بحيث لا يمكن القول بوجود احدهما دون وجود الآخر. لهذا ولأهمية هذا الموضوع وجدنا من الضروري دراسته ضمن هذا المطلب بشكل مستقل.

لقد كان موضوع العلاقة بين الشعب والسلطة السياسية يشكل أحد أهم الإشكاليات الرئيسة لدى فلاسفة ومفكري ومنظري علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي سواء في العصر القديم أو الوسيط أو الحديث والمعاصر، فقبل أن ندخل في أهم معالجات وآراء مفكري ومنظري العصرين الأخيرين^١، نرى من الضروري الإشارة الى آراء {مارسيلو بادو}، فكما يرى البعض فأنّ {بادو} كان يعتقد بأنّ المشرّع الأول والأخير، أو مصدر السلطة السياسية الشرعية في الجماعة هو ((الشعب))^٢. يذهب هذا المفكر البارع في هذا الإتجاه أكثر عمقاً بحيث يقول ((وفي أي جماعة مدنية جيدة التنظيم يكون مصدر كل من القانون والنظام متمثلاً بالشعب أو كتلة المواطنين

^١ في الإشارة إلى العصرين الحديث والمعاصر.

^٢ ديفيد هيلد، نماذج الديمقراطية، ج ١، ط ١، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٨٨.

الإجمالية، أو الجزء الأثقل وزناً من هذه الكتلة، عبر الانتخاب أو الإرادة المعبر عنها بالكلمات في إجتماع الجمعية العمومية للمواطنين^١. إذن يظهر جلياً من آراء هذا المفكر القرونوسطي بأنّ الانتخاب الى جانب كونه يمثل إرادة الشعب فهو الوسيلة الرئيسة إن لم تكن الوحيدة لتحسيد مشاركة الشعب أو الأكثرية منه في العملية السياسية، بمعنى آخر يتم تجسيد إرادة الشعب في السلطة السياسية من خلال آلية الانتخاب، وبذلك فإنّ تحقيق هذه الآلية بشكل صحيح ينتج الهدف الحقيقي والذي يتمثل في إيجاد حكومة ديمقراطية.

إذن فتنظيم العلاقة بين الشعب والسلطة السياسية بحيث يحقق تجسيد إرادة الأول أو ما يطلق عليه بالإرادة العامة في الثاني تشكل أهم أركان النظام السياسي الحديث والمعاصر لا بل تعد من أهم مبادئها، والآلية الرئيسة لتحقيق هذا التنظيم إنما تكمن في الانتخابات، والعلة في ذلك تكمن في أن يتمخض عن تجسيد هذه الإرادة عبر العملية الانتخابية تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في خلق النظام الديمقراطي، هذا ما يراه البعض عندما يؤكّدون بأنّ الحكومة الديمقراطية هي التي تعمل حقاً بإسم إرادة الشعب وليس العمل على القيادة بإسم الشعب^٢.

عليه ومن تلك الحقيقة المذكورة أعلاه نرى بأنّ بدايات تكوين الدولة الليبرالية قدشهدت تطورات كانت تتجه صوب المزيد من الربط بين النظام السياسي لهذا النموذج للدولة ومفهوم الانتخابات، إنّ تلك التطورات في الواقع كانت أكثر وضوحاً من أي شيء آخر لتحسيد الصفة الديمقراطية لهذا النظام من خلال الانتخابات. وبهذا وكما يرى البعض فإنّ صفة التمثيلية تنعت على الديمقراطية لأنها تشكل الآلية الوحيدة المتمثلة في الوكالة الانتخابية التي هي ذات الصفة القانونية حيث يتمثل المواطن - الموكل بالمنتخب - الوكيل^٣.

لقد استحوذ موضوع تمثيل الشعب في المجالس والهيئات الموجودة في الدولة على تفكير أكثر من مفكر وعالم من علماء السياسة والإجتماع السياسي، وفي هذا يقول {د. منذر الشاوي} ((فقد إقترنت الديمقراطية (ونعني هنا الديمقراطية الغربية أو الكلاسيكية كما تسمى) في هذا القرن بالإقتراع

^١ المرجع نفسه، ص ٨٨، ٨٩.

^٢ الكسي دوتوكفيل، عن الديمقراطية في أميركات، بسام حجار، ط ١، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٩٩.

^٣ ميشال مياي، دولة القانون، ط ٢، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٢، ص ٩٧.

إذن وبما إنّ هذه الدراسة تصبو الى إثبات أنّ الظاهرة الانتخابية تحمل في طياتها مقوم ديمقراطي جوهرى وأساسى، الا وهو ضمان حرية مشاركة المواطنين في إختيار من يمثلهم في السلطة السياسية، فإنّ هذه العملية تصبو الى إثبات أنّ الديمقراطية كنظام سياسى هي تجسيد للمبدأ الأساسى الذى تمت الإشارة اليه وهو تجسيد إرادة المواطنين - أو الشعب - في عملية إتخاذ القرار السياسى، إذ أنّ "وجهة نظر الديمقراطية تشدد على واجب المواطن الصالح في إحترام كل ما ينتج عن عمليات صناعة القرار التى تنشأ بإسمه وتستمر في البقاء بموافقتة"^١. وهذا الشيء لا يمكن بلوغه دون أن يكون هناك آلية فعالة وحيوية لذلك التجسيد التى تتمثل في عملية الإقتراع الشامل الحر ضمن العملية الانتخابية، وهذه الثنائية الرئيسة في الحياة السياسية الحديثة، بل مساحتها الديمقراطية، لا يمكن الحديث عنها دون وجود ذات الجوهر أو المحتوى الديمقراطى للظاهرة الديمقراطية. هكذا أتت الاحزاب والمنظمات السياسية لتكتمل هذه الدائرة الحيوية في الحياة السياسية الحديثة، ذلك لأنّ موضوع الحرية السياسية كأحد أهم مقومات الديمقراطية السياسية الحقيقية أمّا يرتبط وجودها بوجود هذه المكونات الأساسىة التى تمثلها - أى الاحزاب والمنظمات السياسية - . هذا ما يؤكده البعض بأنّ الإنتخابات، البرلمان، الحريات العامة ليس لها من معنى إلا إذا تواجعت آراء عديدة، معبر عنها من خلال أحزاب متعددة وتنظيمات سياسية، عليه فالديمقراطيات الغربية تتحدد بمهذ التعددية، والأنظمة الباقية هي أحادية^٢.

تعد الديمقراطية التمثيلية أحد أهم أشكال الأنظمة الديمقراطية في العالمين الحديث والمعاصر، وهذا الشكل تعتمد على الإنتخابات النيابية كوسيلة رئيسية لضمان تحقيق مشاركة الناس في عملية إتخاذ القرارات السياسية، وبهذا الصدد يذهب البعض الى القول بأنّ الكيان السياسى الأكثر نموذجية في الظروف الحديثة ما هو إلا نظام ديمقراطى تمثيلى يبادر فيه الناس إلى ممارسة سلطة الرقابة النهائية من خلال مندوبين منتخبين من قبلهم بالذات^٣. لكن من اللافت للنظر هو أنّ هذا الحق - أى حق المواطنين دون سواء في إختيار مرشحهم للسلطة التشريعية - لم

^١ ستيفن دي تانسى، علم السياسة الأسس، رشما جمال، ط١، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠١٢، ص ١٠٦.

^٢ موريس دوفرجه، المؤسسات السياسية والقانون الدستورى الأنظمة السياسية الكبرى، المرجع السابق، ص ١٨٤

^٣ ديفيد هيلد، المرجع السابق، ص ١٩١.

يكن بالعمل الميسر والسريع التحقيق، بل كان مصاحباً لنضالات عديدة وشاقة خاضها أبناء الطبقات الكادحة إضافة إلى الحركات النسوية والمناهضين للتمييز العنصري على طول القرنين الماضيين. بهذا الصدد يقول {ديفيد هيلد} ((إنّ الديمقراطية الليبرالية لم تكن صيغتها المعاصرة بامتياز: باقية من القواعد والمؤسسات التي توفر إمكانية المشاركة الأوسع لأكثرية المواطنين في إختيار الممثلين الذين، وحدهم، يستطيعون إتخاذ القرارات السياسية (أي القرارات المؤثرة في الجماعة كلها)، إلا مع حصول جميع الراشدين من الرجال والنساء، فعلياً، على حق المواطنة)).^١

لعل مفردة الحقوق الفردية - المدنية والسياسية منها - تشكل نقطة مهمة وتبين كيف أن الإنتخابات أصبحت من الأعمدة الرئيسة للديمقراطية، هذه المفردة دخلت كموضوع حيوي ومهم في المجالات التي حدثت بين الأساتذة والفقهاء القانونيين والسياسيين، إلى أن تمخض عنها صدور العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان (١٩٦٦)، الأول الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والثاني العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية^٢. ونظراً لأهمية العهد الأول - أي الحقوق المدنية والسياسية - لإرتباطه الوثيق بموضوع هذا البحث، لذلك تجدر الإشارة إلى أنّ مفردة الحقوق السياسية تتضمن "جملة الحقوق الإلزامية والمعترف بها من الدولة للمواطنين في حق المساهمة في الحكم وبالضغط عليه والتأثير فيه عن طريق الإنتخاب المباشر أو غير المباشر في الإعلام، والتحزب والتنظيم، وعلى هذا الأساس يكاد يكون الكلام عن الحقوق السياسية لا ينفصل عن النظم الديمقراطية كصناعة للحكم وإدارة الشؤون العامة للبلد"^٣.

يعد مبدأ الإنتخاب لدى البعض دعامة قوية وحيوية لأية عملية إنتخابية تدعي بأنّها ديمقراطية، وهذا المبدأ يعني "إشراك جميع المواطنين في إختيار ((الحكام)). وأصبح من المسلم به اليوم أنّ كل حكومة لاتأتي عن طريق الإنتخاب هي حكومة غير شرعية. وبهذا المعنى فقد أصبح الإنتخاب عنصراً مهماً من عناصر الشرعية الديمقراطية"^٤. وفي هذا دلالة قوية على أنّ هذا المبدأ

^١ (ديفيد هيلد، المرجع السابق، ص ٢١١).

^٢ د. حافظ علوان حمادي، حقوق الإنسان، مطبعة هاوار، دهوك، ٢٠٠٦، ص ٨١.

^٣ المرجع نفسه، ص ٩٥.

^٤ د. منذر الشاوي، المرجع السابق، ص ١٠٢.

لايشكل فقط مدخلاً حيوياً للديمقراطية بل هو ضرورة لا بد منها لأية نظام حكم ديمقراطي، إذ أنّ المعنى الدلالي للديمقراطية بكونها عملية إتخاذ القرارات الجماعية الملزمة للجماعة، وهذه الجماعة أي المواطنين وعملية إشراكهم في العملية السياسية التي هي ديمقراطية المنهج والمحتوى، لا تتم دون وجود حقيقي وسليم للآلية الانتخابية. ولهذا نجد ان الأنظمة التي تعمل على إبعاد و تضعيف الديمقراطية من خلال وسائل وآليات متعددة، تلجأ إلى جعل الآلية الانتخابية بعيدة من أن تكون تؤدي وظيفتها الرئيسة في خلق وإنتاج الديمقراطية الحقيقية، إذ أنه "إذا لم يكن من الممكن إلغاء الانتخاب، فقد أثبتت أساليب متعددة وملتوية للحد من تأثير الانتخاب في التطبيق، وما هذه الأساليب إلا تغطية لهدف سياسي معين وهو: إبعاد الجماهير عن إبداء رأيها في الحكم أو في طريقة ممارسة السلطة".^١

عليه يمكن الوصول إلى الإستنتاج التالي والذي فحواه أنّ تجسيد حق المشاركة في عملية إتخاذ القرار السياسي والذي تدار بواسطته أمور المجتمع، من خلال العملية الانتخابية والتي ينتج منها تشكيل المؤسسات السياسية الرئيسة في الأنظمة الديمقراطية لاسيما الليبرالية منها، هذا الشيء الذي هو بمثابة المحصلة العملية التي تهدف الى تجسيد الإرادة العامة، لا تزال لم تستطيع تجسيد تلك الإرادة بشكل يخلو من النواقص والشوائب البارزة التي تبعتها أكثر فأكثر من أن تكون الضامن الحقيقي لمشاركة المواطن في العملية السياسية في النظام السياسي الديمقراطي خاصة نموذجها الأكثر إقتداءً ، الديمقراطية التمثيلية.

المبحث الثاني

المقومات الديمقراطية للعملية الانتخابية

في الحقيقة لا يمكن لأي عملية إنتخابية من أن تحقق هدفها الرئيسي والجوهري المتمثل في تجسيد إرادة المواطن الناخب في نظام الحكم والمؤسسات التي تمثلها، سيما المؤسسة التشريعية التي هي الحاضن الرئيسي و المولّد الرئيسي للجهاز الحكومي - في الأنظمة التي تتخذ من البرلمانية الشكل الرئيسي لنظامها السياسي -، إذا لم يكن تحظى هذه العملية بقدر أكبر من النزاهة والشفافية ومن ثم العدالة. إذ أنّ المبادئ الرئيسة التي تقوم عليها الديمقراطية الحقيقية هي في الوقت

^١(المرجع نفسه، ص ١٠٢).

عينه الضامن الرئيس لوجود عملية إنتخابية فعالة وديمقراطية، فهذه المبادئ تشكل القاعدة الأساسية والحيوية لكي تؤدي أو لكي تصل العملية الإنتخابية إلى غاياتها الأساسية المتمثلة في إيجاد نظام حكم تجسد فيه إرادة أغلبية المواطنين عن طريق وصول ممثلهم الحقيقيين والشرعيين إلى المفصل الرئيسة للعملية السياسية التي تتم بواسطتها إدارة شؤون المجتمع.

عليه ونظراً لما يمثله المبدأ الديمقراطي من أهمية إستثنائية في العملية الإنتخابية بل هو عمادها الرئيسي ، فإنّ بحث هذا الموضوع - الجوهر الديمقراطي لهذه العملية -، يطلب دراسة أهم المقومات الديمقراطية التي لا بد وأن تتواجد وبشكل فعال ومطلوب في أية عملية إنتخابية يراد لها أن تحقق المشاركة الفعلية للمواطنين عن طريق ممثلهم المنتخبون في عمليات إتخاذ القرار السياسي. هكذا وإنطلاقاً من هذه الحقيقة الجوهرية فإنّ موضوع إجراء إنتخابات على أساس المبادئ الديمقراطية الرئيسة يشكل المحور الأساسي لهذا المبحث من الدراسة، وهو في الوقت عينه يشكل جزءاً أساسياً للموضوع الرئيسي لهذه الدراسة - أي تجسيد إرادة أغلبية المواطنين في مؤسسات الحكم الرئيسة عبر عملية إنتخابية حرة وعادلة -.

ولهذا أرتأينا تخصيص هذا المبحث لدراسة أهم المقومات الديمقراطية الواجب توفرها في إجراء إنتخابات حرة وعادلة، وذلك من خلال المطالبين الآتين:-

المطلب الأول : معايير الديمقراطية الرئيسة

المطلب الثاني : علامات التفريغ الديمقراطي للعملية الانتخابية

المطلب الأول

معايير الديمقراطية الرئيسة

بما أنّ الديمقراطية كمفهوم وكنظام سياسي ترتبط مع الإنتخابات كمفهوم وكمؤسسة بعلاقة قوية وترابط جدي، إذ لا يمكن الحديث عن اية عملية إنتخابية نزيهة وحرّة دون أن تكون قد أجريت على أسس ومبادئ الديمقراطية الحقيقية، هذه الحقيقة أثبتتها ليس فقط معظم التجارب والوقائع السياسية في الحياة السياسية الحديثة والمعاصرة بل الكثير من الدراسات والأبحاث العلمية بهذا الشأن. كما أنّ الحديث فقط عن وجود إنتخابات لإختيار ممثلي الشعب للمؤسسات التشريعية أو الرئاسية التي تحكم بإسمه لا يكفي لأن تؤمن بأن هناك ديمقراطية، إنّما يشترط أن تكون

هناك النزاهة والحرية الحقيقيتين في تلك الإنتخابات بمعنى أن تكون هناك إنتخابات ديمقراطية حقة وفعالية. بناءً عليه اصبح التناول العلمي لمعايير الديمقراطية الرئيسة حاجة ملحة لهذه الدراسة، والتي أيضاً تساعد على معرفة كيف أنّ خلو أية إنتخابات من هذه المبادئ ينتج عنه في النتيجة إفراغه للمحتوى الديمقراطي.

عند بحث موضوع معايير الديمقراطية الرئيسة التي يقتضي توافرها على قدر أوسع ومحسوس في أية عملية إنتخابية يراد لها أن توصف بالديمقراطية الحقة، نواجه إشكالية التنوع والتعدد التي ترجع الى تعدد وجهات نظر الباحثين ومنظري هذا الموضوع ذلك إرتباطاً بوجود الإشكالية فيما يتعلق بتعريف المفهوم نفسه. تلك الحقيقة تصبح أكثر فهماً و إستيعاباً عندما تتوضح حقيقة إختلاف وجهات النظر لدى هؤلاء حول أهم العوامل الرئيسة التي تؤدي إلى تفرغ العملية الإنتخابية من المحتوى الديمقراطي، أو بتعبير آخر عندما نجد بأنّ هناك عملية إنتخابية لاتقوم على المعايير الرئيسة للديمقراطية أو في أحسن الظروف هناك تمسك شكلي وظاهري بهذه المبادئ عند إجرائها.

هكذا يصبح تحديد أهم المعايير للديمقراطية عند {روبرت دال - Robert Dahl} على أساس التعريف العملياتي^١ معتمداً ومنطلقاً رئيسياً، إذ يحدد عدة معايير، أهمها هي^٢:

١. المشاركة الفعالة: وتفيد بأن تكون هناك فرص متساوية وفعالة .
٢. المساواة في حق التصويت: وتشترط بأن يتساوى جميع المشاركون في الفرص الممنوحة لهم للتصويت، ويجب إعتبار الأصوات متساوية.
٣. التفهم المستنير: وبه يقصد إعطاء فرص متساوية وفعالة للإطلاع على السياسات البديلة ذات الصلة ونتائجها.

تفتح تلك المعايير أمامنا منفذاً قوياً وحيوياً للدخول في بحث أهم جانب من موضوع تحقيق إنتخابات نزيهة وعادلة بهدف تجسيد إرادة المواطنين في عملية إتخاذ القرارات التي تنظم

^١ يقصد بذلك تعريف الديمقراطية.

^٢ تشارلز تيللي، الديمقراطية، ت، محمد فاضل طبّاخ، ط١، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠١٠، ص٢٥، ٢٦.

الحقوق يمكن أن تبدو، للوهلة الأولى، قليلة الأهمية في وجه المخططات الكبيرة للسلطة الاجتماعية. ولكن، في الحقيقة، ليس هناك ما هو أخطر من إضطهاد أي مواطن مهما كان ضيقاً.^١ هكذا وبناءً على ماتقدم يظهر جلياً كيف أنّ تحقيق المحتوى الديمقراطي المتجسد في عنصرى الحرية الفردية وإحترام القانون في العملية الانتخابية يشكلان معياراً مهماً وحيوياً في هذا الموضوع، ولهذا نعطي هذين العنصرين إهتماماً أكثر سيما موضوع حرية الانتخاب، إذ "إنّ حرية الشعب في اختيار مرشحيه تعاني هي الأخرى من قيود عديدة تكاد تنسف فكرة الديمقراطية من أساسها، ومن أهم هذه القيود: الضغوط اللاشعرية، ودفع الضريبة والكفاءة، والجدارة، والعرق و... الخ . ، كما أنّ الممارسة الواقعية لحق الانتخاب لا تعطي إلا نادراً، إمكانيات متساوية للناخبين في إختيارهم ممثليهم، وأخيراً فإنّ طريقة الفصل في النزاع الانتخابي قد تعزّز فريقاً ضد فريق آخر"^٢. إذن فحرية الانتخاب لاتزال تتمتع بأهمية كبيرة حتى في الحياة السياسية المعاصرة، وبهذا الصدد هناك من يرى بأنّه غالباً ما يعتقد في الديمقراطيات الليبرالية الحديثة أنّ الديمقراطية تقوم في المقام الأول بإتاحة الفرصة للمواطنين في إختيار حكاهم بحرية لفترة دورية، وليس إتاحة الفرصة لهم لصنع قرارات حكومية لأنفسهم.^٣

إنّ حرية الانتخاب كأحد المعايير الديمقراطية ذي إتصال وثيق بمفردات مهمة من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمواثيق الدولية ذات الشأن، إنّ أهمية هذه الحقوق لمفهوم الديمقراطية خاصة والحياة السياسية المعاصرة عامة، ووصل إلى الحد الذي تقول فيه {آلان تورين} ((بأنّ الديمقراطية ليست قوية إلا إذا أخضعت السلطة السياسية لإحترام الحقوق المحددة على نحو واسع ومتزايد، المدنيّة أولاً، وأيضاً الاجتماعية والثقافية. وإذا كانت فكرة حقوق الإنسان تلغى كلّ هذه القوة فالآن الهدف الرئيسي ليس الإطاحة بسلطة تقليدية، بل الإحتماء من سلطة تتماهى مع الحداثة والشعب وتترك مجالاً متناقضاً للإعتراض والمبادرات))^٤.

١) جان جاك شوفالييه، المرجع السابق، ص ١٨٠.

٢) د. محمد طي، المرجع السابق، ص ١٧٢.

٣) ستيفن دي تانسي، المرجع السابق، ص ٢٨٥.

٤) آلان تورين، نقد الحداثة، ج ٢، ت، صحاح الجحيم، ط ١، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٨، ص ١٥٦.

أغلب الدول ذي الأنظمة الديمقراطية، إذ كثيراً ما تقوم تلك الأنظمة بتبني الانتخابات وجعلها مؤسسة رئيسة لها، لكن على صعيد التطبيق فنجد بأنّ هناك إبتعاد واضح وفي بعض الأحيان خطير عن أهم أسس ومعايير إنتخابات ديمقراطية أو كما تسمى أيضاً بإنتخابات تنافسية.

المطلب الثاني

علامات التفرغ الديمقراطي للعملية الإنتخابية

لكي يكون هناك تحقيق فعلي لتجسيد مبادئ الديمقراطية في العملية الإنتخابية فأنّه يستوجب تهيئة التوظيف الحي لأهم تلك المبادئ والتي هي بمثابة الضامن الفعلي والعملي لإنجاح أية عملية إنتخابية يراد لها أن تصنف بأنّها ذي محتوى ديمقراطي، إنّ تحقيق هذا الشيء يعني تحقيق أهم العناصر أو المبادئ الرئيسة للديمقراطية في هذه العملية، وفي مقدمتها إرادة المواطن الناخب في المؤسسات المنتخبة التي تدير عن طريقها الحياة الإدارية في المجتمع، وذلك عن طريق الوسيلة الإنتخابية.

في الواقع يمكن تناول موضوع علامات التفرغ الديمقراطي، من خلال أبعاد وزوايا متعددة، وذلك تبعاً لآراء و وجهات نظر الباحثين واساتذة وفقهاء علم السياسة والقانون الدستوري. فقسم من هؤلاء يدخلون هذا الموضوع من نافذة الشروط الديمقراطية الواجب توفرها في أي عملية إنتخابية ، ذلك يعني أنّ عدم توفر هذه الشروط إنّما يعني وجود عملية إنتخابية مفرّغة من المحتوى الديمقراطي، وبهذا الصدد هناك من يركز على تحديد أهم شروط إجراء إنتخابات نزيهة وعادلة ويرى بأنّه لا يمكن القيام بإنتخابات حرة في نظام ديمقراطي، وفي المؤسسة يصعب تطبيقها أكثر مما يتخيل بعضهم. فالإقتراع السري، والتحرر من الرشوة والفساد الإنتخابي، وحرية الاحزاب في القيام بحملات إنتخابية في أي مكان من البلاد، و نظام إنتخابي غير منحاز بشكل معقول، كلها شروط تبدو واضحةً وبسيطةً في الدول التي حققتها بالفعل^١. إذن يشكل شرط الحرية عند اصحاب هذا التوجه علامة مهمة من علامات إنتخابات ديمقراطية، وهذه الحرية لها علاقة وثيقة وموضوعية مع

(١) ستيفن دي تانسلي، المرجع السابق، ص ٢٨٦.

مفهوم الحقوق الذي بحثناه فيما سبق إذ ليس ثمة دولة سجلت درجة عالية في حقوق المشاركة وكانت درجتها منخفضة في الحريات المدنية، كما أنه ليس هناك دولة درجتها منخفضة في حقوق المشاركة حققت درجة عالية في الحريات المدنية، مما يؤكد العلاقة القوية بين المشاركة الشعبية وحكم القانون والمساواة في الإجراءات^١.

وبهذا تصبح اوتعبير أدق ترتبط الحرية كعلامة ديمقراطية حيوية بالعملية الانتخابية بمفهوم الحقوق المدنية للمواطنين الذين يراود لهم المشاركة الفعلية في العملية السياسية، لكن من المفيد هنا الإشارة إلى أنّ هذه الحقوق لا تقتصر فقط على حق التصويت بل تشمل أيضاً وعلى نفس الدرجة من الأهمية حق الترشيح للإنتخاب، وكما يؤكد البعض فإنّ قائمة الحقوق المدنية تشتمل على حقي التصويت و الترشيح للإنتخاب، إلى جانب حقوق أخرى كإمكانية خدمة الدولة في الإدارة والقوات المسلحة^٢.

على الرغم من إقرار الكثير من دساتير الدول بالحقوق الانتخابية الأساسية للمواطنين كنوع من التأكيد على تطبيق وإحترام القيم الديمقراطية في الحياة السياسية سيما بالنسبة للدول ذات الأنظمة الديمقراطية الشكلية، لكن ذلك لا يمثل معياراً أو مقياساً حقيقياً وفعالاً لذلك التوكيد ما لم يكن يصاحبه عند ترجمتها أثناء عملية الإقتراع ضمن حقوق التصويت بعنصري الشمول والتساوي، الذي يحددهما {كارل شميث} في البنيان الأساسي للديمقراطية عندما يقول ((أنّ كل دولة يتم فيها جعل حقوق التصويت شاملة ومتساوية)) (أساس كل شيء)) هي دولة ديمقراطية^٣. عندئذ وبناءً على ذلك فإنّ أية عملية تصويت لا تكون شاملة و متساوية إنّما تدل على تفرغها أو خلوها من علامات ديمقراطية أساسية.

مع أنّ موضوع حقوق المشاركة و ضمانتها القانونية مهمة جداً لإعطاء أي عملية إنتخابية محتوى ديمقراطي، إلا أنّ هناك نقطة مهمة بهذا الصدد يجب أخذها بنظر الإعتبار، وهي ضرورة

^١ (جايريل إيه. آلموند، جي. بنجهام باويل، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، هشام عبدالله، ط١، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٨، ص١٩٩).

^٢ (فيليب برو، المرجع السابق، ص٣٠١).

^٣ (كارل شميث، المرجع السابق، ص١١٨).

وجود الوعي الانتخابي كجزء من الوعي السياسي للمواطن الناخب، إذ دون ذلك لا يمكن الجزم بأنّ المشاركة قد حققت هدفها الرئيسي المتمثل في تجسيد إرادة المواطن ومن خلال العملية الانتخابية في المشاركة في عملية إتخاذ القرار السياسي، هذا الشيء الذي يسميه {جيم ستوارت ميل} ووظيفة الشعور بالمسؤولية عندما قال ((التصويت هو وسيلة لتثقيف الروح العامة والذكاء السياسي)).^١ هنا تظهر الحقيقة المنطقية بصدد موضوع المشاركة تلك، إذ ولتفادي حدوث هذه المشاركة على أسس تجريدية وزائفة فيجب حينئذ أن تكون مشاركة هادفة ومحققة لأهدافها أقل شيء، فهناك من يذهب بالقول بأنّه لا يوجد معيار بسيط للديمقراطية، فعدد الناخبين المحرد ليس دليلاً. فمشاركة المواطنين والاختيار الهادف بين نخبة من المتنافسين أساسيان، فحين تصبح الأنظمة السياسية أكبر، وأكثر تعقيداً، وأكثر قدرة على التدخل لتشكيل المجتمع تتزايد احتمالات مشاركة المواطنين بشكل ما، لكن مسألة مغزى المشاركة يصبح أكثر جدية أيضاً. هكذا تصبح الحكمة السياسية أو الوعي السياسي الانتخابي للمواطن الناخب ضرورة لاغنى عنها للعملية الانتخابية، وهذا مادفع البعض بأن يوليه إهتماماً أكثر عندما يشير إلى أنّ أكثر المنظرين يدعون بوجود دعم المواطنين للنظام السياسي والتجلي بالالتزام راسخ بالمثّل الديمقراطية كالتعددية وحرية التعبير وحقوق الاقليات، وإلا فإنّ جمهور ناخبين جاهل وغير مخنك قد يُستغل لتشويه العملية الديمقراطية^٢. لا بل إذا لم يتمكن نظام ديمقراطي من تنمية الجانب المعرفي والتعليمي و الاجتماعي لمواطنيه، فذلك يدل على وجود خلل وضعف كبيرين له، إذ وكما يقول {بيار كالام} بهذا الصدد ((ينبغي على الديمقراطية أن تتحذر في ممارسات متعددة الأشكال هي بمثابة محطات و أمكنة للتعلم وإنتاج مواطنة نشيطة))^٤.

إذا كان للحقوق الانتخابية - سيما حقوق المشاركة السياسية - تلك الأهمية الحيوية والكبيرة لضمان التجسيد الفعال والناجح للمحتوى الديمقراطي للعملية الانتخابية، فإنّ ذلك لا يكفي، بل

^١ نقلاً عن: فيليب برو، المرجع السابق، ص ٣٠٥.

^٢ جابريل إيه الموند، المرجع السابق، ص ١٠٠.

^٣ رسل جيه. دالتون، دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية، د. احمد يعقوب المجذوبة، ط ١، دار البشير للنشر، عمان، ١٩٩٦، ص ٣٠.

^٤ {بيار كالام، المرجع السابق، ص ٦٢.

ولا يمكن الإطمنان إليه لتحقيق الهدف المذكور دون تأمين نقطة مهمة أخرى تتمثل في إيجاد أو بالأصح في التحقيق الفعال والواقعي للمصادر التي تعطي هذه المشاركة قاعدتها وشريانها الحقيقي. هذه المصادر التي يحددها البعض في إمتلاك المواطنين للحد الأدنى من الدخل والثروة والمكانة الاجتماعية والثقافية التي تحرر إرادتهم - أي المواطنين - وتسمح لهم بالمشاركة على قدم المساواة، مع غيرهم في إتخاذ القرارات الديمقراطية^١. فيما يتعلق بهذه النقطة يجدر الإشارة إلى أنّ هناك وفي الكثير من الأنظمة السياسية ومنها الديمقراطية الفعلية تطبيق لا بأس به وملموس لحقوق المشاركة السياسية، لكن ذلك لا يصاحبه وفي الكثير من الأحيان تطبيق و تحقيق لتلك المصادر المذكورة، مما يجعل العملية الإنتخابية فاقدة لعنصر مهم من العناصر التي تجسد وتكون محتواها الديمقراطي.

وهناك من يرى في نمط أو شكل النظام الإنتخابي المتبع لدى الدول أحد العلامات الرئيسة لإبعاد الديمقراطية كمحتوى للعملية الإنتخابية، وبهذا الصدد يركزون على أنّه رغم غرابة الشيء و مفارقاته فالتمثيل النسبي يقوض أسس النظام التمثيلي، عندما يعطي تمثيلاً اجتماعياً لتناقض المصالح وعندما يضيف الطابع المؤسسي على التناقضات يؤدي بشكل أقل أو أكثر مباشرة إلى تكون مختلف الأحزاب، وبهذا يجعل هذا النمط الإنتخابي حلول الوسط الضرورية للحفاظ على صورة الدولة المحايدة أكثر صعوبة^٢.

عليه يشكل موضوع علامات العملية الإنتخابية الديمقراطية مفصلاً مهماً في إطار الموضوع الرئيسي لهذه الدراسة، سيما وأنّ المعرفة الحقيقية لهذه العلامات تساهم وبشكل جدي في تحديد ومعرفة الأسباب والعوامل الموجودة وراء تفرغ هذه العملية من محتواها الديمقراطي. ولهذا ولأهمية هذا الموضوع لهدف هذه الدراسة الرئيسي فقد وجدت من الضروري تناوله ضمن هذا المطلب، ومن ثمّ بهدف إعطاء أكبر قدر ممكن من التحليل العلمي لوجود تلك العوامل الذي

^١ علي خليفة الكواري، سعيد زيداني، محمد عابد الجابري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢، ص٢٩، ٣٠.

^٢ ميشال مياني، المرجع السابق، ص٢٣٢.

تسبب في أن تفقد هذه المؤسسة السياسية المهمة - أي الانتخابات - لأهم شروط وجودها إلا وهو محتواها الديمقراطي.

المبحث الثالث

أهم معوقات تجسيد العملية الانتخابية للمحتوى الديمقراطي

تعاني العملية الانتخابية كأحد أهم مكونات الحياة الديمقراطية في الحياة السياسية المعاصرة رغم التطورات الإيجابية العديدة التي طرأت عليها وشاهدتها، تعاني من العديد من مظاهر الخلل والنقص سواء على صعيد التطبيق أو على صعيد الجانب المؤسساتي الدستوري. فعلى سبيل المثال لا الحصر، تتبنى العديد من الدول في دساتيرها المبادئ الديمقراطية التي تُخدم العملية الانتخابية وهناك أيضاً تطبيق لتلك المبادئ إلى حد ما، لكن لا نجد معالجات جديّة للثغرات والنواقص التي تصاحب ذلك التطبيق وتفرضها بمرور الزمن كظهور النخب والأوليغارشيات الحزبية القابضين على السلطة على مدى فترات طويلة تتكرر باستمرار، هذه الحالة التي أفرزت ما يطلق عليها الأزمة الديمقراطية. إذا كان ذلك حال الديمقراطيات المتقدمة، فإنّ حال الديمقراطيات الشكلية والمزيفة أسوأ بكثير، مضاف إليها التدني الواضح لمستوى العيش والتعليم والجانب الثقافي والح... ونتيجة لذلك فإننا نجد بأنّ وجود الديمقراطية كنظام للحكم وكتقافة ووعي حضاري في هذه المساحات المعروفة بالديمقراطيات الشكلية، تعاني أسوأ مما تعانيه الأولى، بحيث نجد أنّ هناك وجود لأنواع من الحكم والأنظمة لا يربطها بالديمقراطية شيء مع أنّها تدعي الديمقراطية، بل في الحقيقة هناك وجود صارخ لأنظمة التسلطية والوراثيات الجمهورية - الملكيات الجديدة - والشمولية.

عليه ولأهمية هذا الموضوع لهذه الدراسة والتي تتحدد في التناول البحثي لتجسيد إرادة المواطن الناخب في عملية إتخاذ القرارات الجماعية للمؤسسات التي تحكمه، هذا الشيء المهم للحياة الديمقراطية التي تعاني من أشد وأخطر نواقصها وعيوبها والتي هي ظاهرة التفريغ الانتخابي للمحتوى الديمقراطي. هذه الظاهرة هي وليدة عدة عوامل أو معرقات ، يشكل تحديدها ومعرفتها حاجة بحثية مهمة ضمن الدراسات الأكاديمية لمفهوم الديمقراطية المعاصرة وإشكالياتها النظرية

الواقع العملي لأنظمة السياسية التي قامت نتيجة للنضالات الجماهيرية أو التي ظهرت بفعل مطالب الفئات والقوى الديمقراطية عن طريق التحويل السلمي للسلطة - أي إجراء إنتخابات حرة ونزيهة - . وبهذا وإنطلاقاً من أنّ إحترام الحقوق المدنية والسياسية وكذلك حكم القانون يشكل جوهر ومبادئ الديمقراطية الأساسية، لذا فإنّ الأمر الأكثر وضوحاً في المسألة الديمقراطية هو كون الدولة الديمقراطية مبنية على إرادة الشعب التي يتم التعبير عنها من خلال إنتخابات عادلة، ونزيهة، وحرّة، مما ينضوي بالضرورة على تطبيق باقي حقوق الإنسان، وعلى سبيل المثال، لا يمكن إجراء الإنتخابات في حالة إنتهاك حرية التعبير أثناء العملية الإنتخابية^١ .

لكن الآلية الإنتخابية لا يمكنها من أن تؤثر أو تؤدي دورها الإيجابي في الديمقراطية إن لم تكن هناك شروط وأسس موضوعية يجب توفرها في العملية الإنتخابية، وبهذا الصدد هناك من يتحدث عن ضرورة أن تشتمل إستجابة الحكومات ، بشكل واضح، على تلقيها صورة دقيقة عن إحتياجات الناخبين ، وأخذهم صورة واضحة عن أنشطة الحكومة. فالتواصل بين الحكومة وناخبها ومراقبتها للآثار الموضوعية لسياساتها وجمع المعلومات حول البدائل في السياسة، أمر مركزي حقاً لنظام ديمقراطي ناجح^٢ . يتضح من كل هذا بأنّ ذلك التواصل فيما بين الحكومات والناخبين والذي تهدف من ورائه إستجابة الأولى لإحتياجات الثاني، إنّما تدل على أنّ الإنتخابات الديمقراطية كحامل لمطالب الناخبين تمثل أحسن طريقة وآلية تجسيد مدخلات النظام السياسي ليظهر على أثرها عند الحكومة المنتخبة مخرجات العملية السياسية، وحول هذه الحقيقة يقول (رسل جيه دالتون) ((فإنّ العلاقة الاقتراعية التي تتحقق من خلال الاحزاب السياسية مانتزال القاعدة الأساسية لتأثير المواطن في الديمقراطيات النموذجية. فالاقتراع هو احد السبل المتاحة للتوصل إلى قرار جماعي مبني على خيارات فردية. والخيار الاقتراعي بين الاحزاب يوائم بين رغبات الأفراد المقترعين فيما يخص الزعامة السياسية، مترجماً بذلك الرأي العام إلى قرارات سياسية محددة))^٣ . هكذا يتضح وفي حالة وجود الإنتخابات الديمقراطية كيف أنّ المواطنين أو الأغلبية من الشعب

١) د. أيمن سلامة، الرقابة الدولية على الإنتخابات البرلمانية ودعاوى السيادة، الديمقراطية، مجلة، المرجع السابق، ص ١١٢ .

٢) ستيفن دي تانسي، المرجع السابق، ص ٣٠٩ .

٣) رسل جيه. دالتون، المرجع السابق، ص ١٥٣ .

ترسل مطالبها إلى النظام السياسي كمدخلات للعملية السياسية، لكن هذا الشيء لا يمكن أن يعطي نتيجته أو بتعبير أدق لا يمكنه تحقيق النتيجة المرجوة منه في إطار مخرجات النظام السياسي الموجود إذا لم يكن هناك تحقيق سليم وصحيح لأهم شروط المشاركة السياسية للمواطن الناخب، أي وكما يرى البعض أنه ومن أجل تحوّل المشاركة السياسية في الممارسات الديمقراطية الراهنة، من مجرد إجراء يكفله الدستور ويحميه القانون، إلى إمكانية حقيقية تسمح بها مصادر الدخل والثروة والمكانة الاجتماعية والمستوى التعليمي، الذي يكفل مشاركة المواطنين مشاركة سياسية فعالة في عملية إتخاذ القرارات الجماعية الملزمة، فيجب تخطي البون الشاسع الموجود بين مستلزمات المشاركة الحقيقية والفعالية والضمانات الحقوقية المتواجدة في دستور ذلك البلد^١.

بناءً عليه يمكن الوصول إلى النتيجة التي مفادها أنه بمقدار ما هنالك غرس للقيم والمعايير الانتخابية الديمقراطية يكون هناك إستتباب وخلق للقيم والمبادئ الديمقراطية الحقيقية، وهذا يعني بأنّ دور الأول - أي الانتخابات - في الثاني، يزداد فعالية و تأثيراً بمقدار ما يكون هناك تجسيد وغرس للقيم والمبادئ الحقيقية للثاني - أي الديمقراطية. وهذا مادفع البعض إلى القول بأنّه وفي النظام الديمقراطي فالمواطن، لا يعطي في الحقيقة، موافقته بالمطلق، على أي مضمون معين، بل بالأحرى على النتيجة التي تترتب على الإرادة العامة على نحو مجرد - in abstracto - ، وهو لا يبدلي بصوته إلا لتوفير إمكانية حساب الأصوات التي تمكنه من معرفة هذه الإرادة العامة^٢. إنّ هذه النقطة تترتب عليها حقيقة جوهرية وهي "إنّ قيمة الانتخابات، تتمثل في تأكيد مبدأ سيادة الشعب بإختيار حكامه، ومن ثمّ سلطته على هؤلاء الحكام ومراقبة أدايتهم، فتصبح الانتخابات مدخلا للديمقراطية، ولكي تصبح الانتخابات كذلك نحتاج إلى نظام إنتخابي يكون في الأصل ديمقراطياً"^٣. هكذا فإنّ الوظائف الأساسية تلك والتي تقوم بها الانتخابات تجاه نظام الحكم أو من هم في سدة صنع وإتخاذ القرار السياسي، تجسد في الوقت ذاته الدور الإيجابي والفعال للعملية الانتخابية تجاه النظام الديمقراطي الموجود، كذلك فإنّ هذا الدور تتأكد أهميته وبشكل جلي بمقدار

(١) علي خليفة الكواري، سعيد زيداني، محمد عابد الجابري وآخرون، المرجع السابق، ص ٣٠.

(٢) كارل شميت، المرجع السابق، ص ١٨.

(٣) د. كريم السيد عبدالرزاق، المرجع السابق، ص ١٣٥.

ما أن تتأكد الخصيصة الأساسية لهذه العملية والمشاركة إليها أعلاه، بمقدار ما يكون لدينا نظاماً يحمل في طياته المقومات الأساسية للديمقراطية الحقيقية.

المطلب الثاني

أهم العوامل المعرّقة لتحسيد ديمقراطية العملية الانتخابية

إنّ العملية الانتخابية كآلية حيوية ومهمة لإيجاد النظام الديمقراطي تعاني من تحديات و مصاعب حمة جعلتها تبعد عن أن تؤدي دورها الحقيقي والسليم في تحقيق تلك المهام الرئيسية المحددة لها، وهذه التحديات والمصاعب تشكل عوائق و عقبات هذه الآلية وفي الوقت ذاته ناتجة أو تعود في القسم الأعظم منها إلى الديمقراطية ذاتها كمنهج للعملية السياسية أو كنظام حكم، بالتالي فأنها تتحول إلى مجموعة عوامل تعمل على تفرغ العملية الانتخابية نفسها من أهم مضمون و محتوى لها أي عناصر و مبادئ الديمقراطية الحقيقية – الواجب توافرها في هذه العملية. إن هذا الموضوع يشكل النواقص والعيوب الموجودة بقوة في مدخلات العملية السياسية الديمقراطية من خلال الانتخابات آلية رئيسة لتوجيه مطالب الناخبين الذين يشكلون الشعب أو أكثريته إلى النظام السياسي أو مراكز صنع وإتخاذ القرار السياسي، ليخرج منها في شكل مخرجات تلك العملية كسياسات و قرارات وقوانين النظام السياسي، وبهذا فإنها تتسبب في جعل هذه المخرجات بعيدة من أن تمثل سياسات وإجراءات ديمقراطية. إذن ماهي أهم تلك العوامل المعرّقة أو العوائق المفرغة للمحتوى الديمقراطي للعملية الانتخابية؟.

هناك نقطة تستوجب الإشارة إليها ونحن بصدد موضوع دور الإرادة الشعبية في إتيان الديمقراطية كنظام للحكم وتمثل في الأوليات التي جاءت بالديمقراطية أو بتعبير أدق شكلت مسببات ظهور الديمقراطية الحديثة، وفي هذا يقول {تشارلز تيللي} ((لقد أوجدت ثورات القرن الثامن عشر، المسماة بالثورات الديمقراطية، أشكالاً من حلول الدولة للمشاكل المعقدة في أنظمة الحكم، التي تصبح فيها مشاركة المواطنين في السياسة العامة، سواء كانت ديمقراطية أم لا، جوهرية لمزاولة أنشطة الدولة بشكل عام. فالجيوش الوطنية من المواطنين، والأنظمة العامة في إدارة السياسة والهيئات التشريعية ذات التمثيل الاسمي،...، لا تتضمن أي وسيلة لضمان الديمقراطية، بل لتجعل أنظمة

من هذه المعضلة، ويترجم ذلك "في مجال المؤسسات السياسية، بثلاث مبادئ: الاعتراف بالحقوق الأساسية التي ينبغي للسلطة أن تُراعِها، الصفة التمثيلية للقادة ولسياستهم، ووعي المواطنة والانتماء إلى جماعة قائمة على الحق"^١.

في الواقع هناك العديد من المؤشرات تؤكد وجود تلك المعضلة سيما في وقتنا الحاضر هو وجود ظاهرة النخب الحاكمة التي "تبادل أدوار الحكم والمعارضة، وتتعاون فيما بينها على احتواء الشعب بدلاً من توفير مزيد من سبل ومصادر المشاركة السياسية الفعالة لأفراده وجماعته، هي أكبر تعبير عن أزمة الديمقراطية الليبرالية، وعلى الأخص في الدول الأكثر محافظة، والأكثر توجهاً إلى الرأسمالية"^٢. كذلك وعلى صعيد آخر هناك من يتحدث عن مظاهر أخرى للمعضلة أو ما يسمى أيضاً بالأزمة الديمقراطية في مساحتها الأوروبية، إذ "إن نسبة الإقبال تقدم مؤشراً ضعيفاً جداً للمشاركة الشعبية الاجمالية في السياسة. وأن الأهم من مقدار التصويت نوعية هذا الشكل من المشاركة. ويصف {فيربا} وآخرون التصويت بالنشاط العالي التوتر بسبب عملية اختيار القادة، ولكن هذه العملية لا تنطوي إلا على القليل من المعلومات السياسية والتأثير. والفرصة النادرة لمعظم الأوربيين ليدلوا بصوت واحد لحزب من كتلة واحدة وسيلة تأثير سياسي محدودة جداً"^٣.

ويرتكز لب هذه الأزمة في ظهور ظاهرة النخبة الحاكمة في الكثير من الديمقراطيات المتقدمة وسيطرة هذه النخبة ليس فقط على مفاصل الحكم بل على هيئات الأحزاب السياسية الرئيسية، وكخطوة لوضع حد لهذه الظاهرة هناك من يتحدث عن أن الانتخابات الأولية جاءت كتعبير عن ردة المواطن الواعي المنتسب في تلك الأحزاب، لتحويل إلى عالم سياسي متخلص من سيطرة النخب والأجهزة، وإلى أسطورة مواطن عادي قادر على إعطاء رأيه، وعلى التقرير، والمشاركة مباشرة في قرارات الجماعة وخياراتها^٤. إذن هذا المشروع الجديد الذي أتت في إطار ما يطلق عليه ((الانتخابات الأولية)) تسعى إلى "إعادة التنشيط الديمقراطي التي تقوم على إيديولوجية

^١ (آلان تورين، المرجع السابق، ص ١٥٨).

^٢ (علي خليفة الكواري، سعيد زيداني، محمد عابد الجابري وآخرون، المرجع السابق، ص ٣٠).

^٣ (نقلًا عن: رسل جيه. دالتون، المرجع السابق، ص ٥٩).

^٤ (ميشال هامستينغ، الانتخابات الأولية والخيال الديمقراطي الجديد، مجلة القانون العام وعلم السياسة، العدد (٢)،

٢٠٠٧، بيروت، ص ٥٠٩).

يُقَسِّمُها الشك. إنّ المطالبة بالمواطنة من الأسفل يندرج في خيال المقاومة، والتمرد، والعصيان، الذي تغذيه مشاعر الريبة الموجهة ضد النخب السياسية، وقواعد اللعبة التي تتجه لإعادة إنتاجها وحمايتها^١.

ويبدو جلياً ، بأنّ إرادة المواطن الناخب في يومنا هذا وفي تلك المساحات الأصلية للديمقراطية لا يمكنها أن تحقق في مخرجات العملية السياسية العناصر الرئيسة في العملية الانتخابية وفي مقدمتها المشاركة السياسية والمساواة في الحقوق السياسية والخ...، وهذا مادفع بالبعض إلى القول بـ"أنّه حتى في الدول الديمقراطية تُتخذ القرارات السياسية من قبل المؤسسة - ذات الإمتيازات الاقتصادية والقوة السياسية - والحل لهذه المشكلة كما يقول مؤيدو ديمقراطية المشاركة، هو إنزال عملية إتخاذ القرارات إلى مستوى المجتمعات المحلية، والمجموعات الصغيرة، أي إعادتها إلى الشعب، ونتيجة لذلك، سيكون في وسع المواطنين أن يدركوا القضايا وأن يعملوا سياسياً بما يناسب مصالحهم الخاصة"^٢.

وفيما يتعلق بالدول التي تشهد أنظمتها السياسية معايير مختلفة في الأخذ بالديمقراطية تصل إلى حد الإبتعاد التام عنها، فإنّ الآلية الانتخابية تعاني من العديد من العوائق تعمل كلها على تفرغ الآلية الانتخابية من المبادئ والمعايير الديمقراطية السليمة والصحيحة، ويتم ذلك في إطار استخدام العديد من الوسائل ، وبهذا الصدد يقول {ستيفن دي تانسي} ((وقد تستخدم مجموعة من الأدوات للحد من تأثير الانتخابات ونقد المعارضة. وتعدّ عملية تأجيل الانتخابات القادمة بإستمرار من أكثر هذه الأدوات وضوحاً حتى تتمكن من تحقيق نصر إنتخابي عندما يجري، فضلاً عن حظر احزاب من المعارضة بعدها تخريبية، أو إرهابية، أو شيوعية، أو أصولية إسلامية من المشاركة، أو بسجن كبار مناصري هذه الاحزاب، أو حظر جميع الاحزاب الأخرى بعدها تمزق الوحدة الوطنية^٣. وهناك أدوات أخرى تستخدم من قبل أنظمة الحكم المختلفة التي تحاول جاهدة إبعاد الآلية الانتخابية من محتواها الديمقراطي وذلك عن طريق "توظيف نظام المحسوبية لمصلحة

١) ميشال هامستينغ، المرجع السابق، ص ٥١١.

٢) جابريل إيه الموند، المرجع السابق، ص ٩٣.

٣) ستيفن دي تانسي، المرجع السابق، ص ٢٤٩، ٢٥٠.

**The Elements of Emptying the
Electoral Process from its Democratic Content**

Lecturer

Mouhammad S .Kareem

Abstract

We have to say that there isn't a democratic society unless there are truly and free election procedures. But holding elections does not necessarily mean achieving democracy as a system to govern or a process to make or decide political decision. Democracy is the embodiment of the will and demands of the voter in the political process in the framework of governing system or the basis to make political decision that concerns voters. That requires a successful and sound mechanism that ensures active and correct participation of the voters to choose their own representatives in the government.

Then, if this would not be achieved, or there were no correct participation of the citizens in the electoral process on the basis of main democratic standards which give it the democratic content and spirit.

So, it would be empty process of the most important ingredients and elements .